

١٤١
منهاج الطالبين
عدة المقتنين
V. 2



حلو بنات منبها
درنگ



فصل الغنية بما حصل من كفا
بقتال واما جاف فيقدم منه السلب
للقاتل وهو ثياب القتيل والمحف
والدان والآلات الحرب كدرع وسلاح
ومركوب وسرج ولجام وكذا سوار
ومنطقة وخاتم ونفقة معه وجنيبة
يقاد معه في الاظهر لاحقية مشدودة
على القوس على المذهب وانما يستحق
بركوب غريب يكفي به شر كافر في حال
الحرب فلو دعي من حضن اف من
الصف او قتل نائما افا سيرا او قتله



وقد انهزم الكفار فلا سلب وكفاية
شأن ان يزل امتناعه بان يفتقاع عينيه
او يقطع يديه ورجليه وكذا الواسع
او يقطع يديه او رجليه في الاظهر ولا
يخمس السلب على المشهود وبعد
السلب يخرج مونة الحفظ والنقل
وغيرها ثم يخمس الباقي خمسة
لاهل خمس الفى يقسم كما سبق والاصح
ان النفل يكون من خمس الخمس المصد
للمصالح ان نفل ما سيفتم في هذا القتال
وتجوز ان ينفل من مال المصالح الخ

عنده والنفل زيادة يشرطها الامام او
 الامير لمن يفعل ما فيه نكايه في الكفار
 ومجتهل في قدره والاحسان الاربعة
 عقاربها ومنقوطة للفائزين وهم
 من حضر الواقعة بنية القتال وان
 لم يقاتل ولا شيء لمن حضر بعد انقضاء
 القتال وفيما قبل حيانه المال وجه
 ولو مات بعضهم بعد انقضائه
 والحيان فحقه لوارثه وكذا بعد
 الانقضاء وقبل الحيان في الاصح ولو
 مات في القتال فالمذهب انه لا شيء له

وَالْأَظْهَرُ أَنَّ الْأَجِيرَ لِسَيَّاسَةِ الدُّوَابِ
وَحِفْظِ امْتِنَاعٍ وَالتَّاجِرِ وَالْمُحْتَزِفِ
يَسْتَهْمُ لَهُمْ إِذَا قَاتَلُوا وَلِلرَّاجِلِ سَهْمٌ
وَلِلْفَارِسِ ثَلَاثَةٌ وَلَا يُعْطَى إِلَّا الْفَرَسُ
وَاحِدٌ عَرَبِيًّا كَانَ أَوْ عَيْنٌ لَا لِبَحِيرٍ
وغيره وَلَا يُعْطَى لِفَرَسٍ أَعْجَفَ وَمَلَأَ غَنَائِهِ
وَفِي قَوْلٍ يُعْطَى إِنْ لَمْ يَعْلَمْ نَحْوُ الْأَمِيرِ
أَحْصَانٌ وَالْعَبْدُ وَالضَّبِيُّ وَالْمَرْءُ وَالْأَمْرُ
إِذَا خَضَرَ وَأَنْفَلَهُمُ الرُّضْعُ وَهُوَ دُونَ
سَهْمٍ بِحَسَبِ مَا لَانَا فِي قَدَرٍ وَمَحَلِّ الْأَخَاسِ
الْأَرْبَعَةُ فِي الْأَظْهَرِ وَلَيْسَ بِأَتَمٍّ أَيْضًا لَذِي

حَضَرَ بِلَا أَجْنٍ وَبِأَذْنِ الْأَنَامِ عَلَى الصَّغِيرِ
وَاللَّهُ أَغْلَى كِتَابٍ ٢٤٠ قَسَمُ الصَّلَاةِ
الْفَقِيرُ مِنْ مَالِهِ وَلَا كَسْبَ يَقَعُ مَوْقَعًا
مِنْ حَاجَتِهِ وَلَا يَمْنَعُ الْفَقْرَ مَسْكَنَهُ وَشِيَابَهُ
وَمَالَهُ الْقَاتِبُ فِي مَرَحَلَتَيْنِ وَالْمَوْجِلُ
وَكَسْبٌ لَا يَلِيقُ بِهِ وَلَوْ اسْتَفْعَلَ يَلِيقُ وَالْكَسْبُ
يَمْنَعُهُ فَقِيرٌ وَلَوْ اسْتَفْعَلَ بِالنَّوَافِلِ فَلَا وَلَا
يَشْتَرِطُ فِيهِ الزَّمَانَةُ وَلَا التَّعَفُّفُ عَنْ
الْمَسْئَلَةِ عَلَى الْجَدِيدِ وَالْمَكْفِيُّ بِنَفَقَةِ قَرِيبٍ
أَوْ ذَوْجٍ لَيْسَ فَقِيرًا فِي الْأَحْمَرِ وَالْمَسْكِينِ
مَنْ قَدَّرَ عَلَى مَالِهِ وَكَسْبَ يَقَعُ مَوْقَعًا

من كفايته ولا يكفيه والعامل سلع وكاتب
وقاسم وحاشر يجمع ذوى الاموال
لا القاضى والوالى والمولفة من
اسلم ونيتة ضعيفة اوله شرف
يتوقع باعطايه اسلام غيره والمذهب
انهم يعطون من الزكاة والزقاب
المكاتبون والفارم ان استدان
لنفسه في غير معضنة اعطى قلت الاصح
يعطى اذا تاب والله اعلم والاظهر
اشترط حاجته دون حلول الدين
قلت الاصح اشترط حلوله والله اعلم

اولا صلاح ذات البين اعطى مع الغنى
فيل وان كان غنيا بشقة فلا وسئل الله
تعالى غزاة لاقى لهم فيعطون مع الغنى
وابن السبيل من شئ سفر او محتار وشرطه
الحاجة وعدم المعصية وشرط اخذ
الزكاة من هذه الاصناف الثمانية
الاسلام وان لا يكون هاشميا لا مطلقا
وكذا مولا هم في الاصح فصل من طلب
زكاة وعلم الامانة استحقاقه او عدمه
عمل بعباده والآفاق اذ غنى فقرا او مسكنة
لم يكلف بيعة فان عرف له مال وادعى

ثَلَاثَةٌ كَلِيفٌ وَكَذَا انْ اذْعَى عِيَا لَافِي الْاَصْحَجِ
وَيُعْطَى غَايَ وَابْنُ سَبِيلٍ يَقُولُ لَهَا فَاِنْ
لَمْ تَخْرُجَا اسْتَرْدُوْا وَيَطَالِبُ عَامِلٌ وَمُكَا
وَعَارِمٌ بِبَيْتَةٍ وَهِيَ اخْبَارُ عَذْلَيْنِ وَشَى
عَنْهَا الْاِسْتِفَاضَةُ وَكَذَا تَصَدِّقُ رَبِّ
الَّذِينَ وَالسَّيِّدُ فِي الْاَصْحَجِ وَيُعْطَى الْفَقِيرُ
وَالْمُسْكِينُ كَفَايَةُ سَنَةِ قُلْتُ الْاَصْحَجُ الْمَنْصُورُ
وَقَوْلُ الْجُمْهُورِ كَفَايَةُ الْعُمَرَاءِ فَالْغَالِبُ
فَيَشْتَرِي بِهِ عَقْدًا يَسْتَفْضِلُهُ وَاللَّهُ اَعْلَمُ
وَالْمُكَاتِبُ وَالْفَارِمُ قَدَرُ دِينِهِ وَابْنُ
السَّبِيلِ نَايُوصِلُهُ مَقْصِدُهُ اَوْ مَوْضِعُ مَالِهِ

وَالْفَارَى قَدْرُ حَاجَتِهِ لِنَفَقَةٍ وَكَسُوفٍ
ذَاهِبًا وَرَاجِعًا وَمَقِيمًا حَتَّى أَنْفَرًا
وَسِلَاحًا وَيَصِيرُ ذَلِكَ مِلْكًا لَهُ وَيُهَيِّئُ
لَهُ وَلِابْنِ السَّبِيلِ مَرْكُوبًا إِنْ كَانَ الشَّرُّ
طَوِيلًا أَوْ كَانَ ضَعِيفًا لَا يَطِيقُ الْمَشْيَ
وَمَا يَنْقُلُ عَلَيْهِ الزَّادَ وَمَتَاعَهُ إِلَّا إِنْ
يَكُونُ قَدْرًا يَعْتَادُ مِثْلَهُ حِمْلَهُ بِنَفْسِهِ
وَمِنْ فِيهِ صِفَتَا اسْتِحْقَاقٍ يُعْطَى بِأَحَدٍ
نَقَطَ فِي الْأَظْهَرِ فَصْلٌ بِحَبِّ اسْتِغْنَابِ
الْأَصْنَافِ إِنْ تَسَمَّى الْأِمَامُ وَهَنَاكَ
تَحَامِيلٌ وَالْأَفَالِقُ تَسْمَى عَلَى سَبْعَةٍ فَإِنْ فَقِدَ

بعضهم فعلى الموجودين وإذا قسم لإبائهم
استوعب من الزكوات الحاصل عنده
أحاد كل صنف وكذا يستوعب المال لك
أن انحصر المستحقون في البلد وفي
بهم المال والافتجاب إعطاء ثلثة
وتجب التسوية بين الأصناف لا بين
أحاد الأصناف لأن يقسم الأثام فيعزى
عليه التفضيل مع تساوي الحاجات
ولا يظهر منع نقل الزكاة ولو غلب الأصناف
في البلد وجب النقل أو بعضهم وجوز
النقل وجب فالأفرد على الباقيين

وَقِيلَ يَنْقُلْ وَشَرَطَ السَّاعِي كَوْنَهُ حُرًا عَدْلًا
فَقِيهَا بَابُ ابْوَابِ الزَّكَاةِ فَإِنْ عَيْنَ لَهُ اخذ^{٢٤٨}
وَدَفَعَهُ لَوْ شَرَطَ الْفَقْرُ وَلَيْعَلَّ شَهْرًا
لَا خِذَهَا وَيَسَّرَ وَشَرَطَ نَعْمَ الصَّدَقَةِ وَالْفَقْرُ
فِي مَوْضِعٍ لَا يَكْثُرُ شَعْرُهُ وَيَكُنْ فِي الرَّجُلِ
قَلْبًا لَاصِحًا تَحْرُمُ وَبِهِ جَزَمَ الْبَغْوِيُّ
وَفِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ لَعْنُ فَاعِلِهِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ
فَصَلِّ صَدَقَةً تَطْطَعُ سَنَةً وَتَحِلُّ
لِعَنِي مُكَافِرٍ وَدَفَعَهَا سِرًّا وَفِي رِضَا
وَلِقَرِيبٍ وَجَابِأَفْضَلُ وَمَنْ عَلَيْهِ
دِينٌ أَوْ لَهُ مِنْ تِلْكَ مَهْلِكُهُ يُسْتَحَبُّ

ان لا يتصدق حتى يردى ما عليه
الاصح تحرير صدقة بما احتاج اليه
لنفقة من يلزمه نفقته او لذي يزوج
له وفاء والله اعلم وفي استجاب الصدقة
بما فضل عن حاجته او وجه احتجها ان
لم يشق عليه الصبر استجبت والا فلا
كتاب النكاح هو مستحب ^{للمحتاج}
اليه يجدا هيته فان فقدها استجبت
تركه ويكسر شهوته بالصوم فان لم
يجتمع كن له ان فقد الاهبة والا فلا
لكن العبادة افضل قلت فان لم يتعبه

فالنكاح افضل في الاصح فان وجد الاجنب
وبدعة كتم أو مرض دلهم أو تعين
لن والله اعلم ويستحب دينه بكر
نسيبه ليست قرابة قريبة فاذا قصد
نكاحها سنن نظن اليها قبل الخطبة
وان لم تاذن وله تكرير نظر ولا
ينظر غير الوجه والكفين ويجرم
نظر فحل بالغ الى عورة حرة كبيرة
اجنبية وكذا وجهها وكفها عند
خوف فتنة وكذا عند الامن على
الصحيح ولا ينظر من مخومه بين سن

وَرَكْبَةٌ وَيَجْلُ مَا سِوَاهُ وَقِيلَ مَا يَسُدُّ
الْمَهْمَةَ فَقَطُّ وَالْأَصَحُّ حَلَّ النَّظَرِ بِالشَّهْوَةِ
إِلَى الْأَمَةِ إِلَى مَا بَيْنَ سُرَّةٍ وَرَكْبَةٍ وَإِلَى
صَفِيحَةِ الْأَلْفَجِّ فَإِنْ نَظَرَ الْعَبْدُ إِلَى
سَيِّدَتِهِ وَنَظَرَ مَمْسُوحٌ كَالنَّظَرِ إِلَى مُحَمَّدٍ
وَإِنْ الْمَرَاهِقُ كَالْبَالِغِ وَيَجْلُ نَظَرُ رَجُلٍ
إِلَى رَجُلٍ الْأَمَّا بَيْنَ سُرَّةٍ وَرَكْبَةٍ وَيُحْرِمُ
نَظَرُ امْرَأَةٍ بِشَهْوَةٍ قَلْبَتْ وَكَذَا تَغْيِيرُهَا
فِي الْأَصَحِّ الْمَنْصُوصِ وَالْأَصَحُّ عِنْدَ الْمُحَقِّقِينَ
أَنَّ الْأَمَةَ كَالْحَنَّةِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ وَالْمَرَأَةَ مَعَ
امْرَأَةٍ كَرَجُلٍ وَرَجُلٍ وَالْأَصَحُّ تَحْرِيمُ نَظَرِ

ذميمة إلى مسلمة وجواز نظر المرأة إلى
بدن اجنبى سوى ما بين سترته ^{٢٧٥} وكنته
ان لم تخف فتنة قلت الاصح التصريح
لها اليها والله اعلم ونظرها إلى محرمها
كمنكره ومنى حرم النظر حرم المش
وبياحان لفصد وحجامة وعلاج
قلت وبياح نظر لمعاملة وشهادة
وتعليم ونحوها بقدر الحاجة والله
اعلم وللزوج النظر إلى كل بدنها
فصل تحل خطبة خلية عن نكاح وعدة
لا تصرح لمعتدة ولا تعرض لرجعية

وَيُحِلُّ تَعْرِيفُ فِي عِدَّةٍ وَفَاءٌ وَفَاءُ الْمُبَانِ
فِي الْأَظْهَرِ وَتَعْرِيفُ خُطْبَةٍ عَلَى خُطْبَةٍ مِنْ
صَرَحَ بِأَجَابَتِهِ لِأَبَا ذَرٍّ فَإِنْ لَمْ يَجِبْ
وَلَمْ يَرُدَّ لَمْ يَحْزَمْ فِي الْأَظْهَرِ وَمِنْ أَيْشٍ
فِي خَاطِبٍ ذَكَرَ مَسَاوِيَهُ بِصَدَقٍ وَتَحْتِ
تَقْدِيمِ خُطْبَةٍ قَبْلَ الْخُطْبَةِ وَقَبْلَ الْعَقْدِ
وَلَوْ خُطِبَ الْوَلَفُ فَقَالَ الرَّفِيعُ الْحَمْدُ
وَالصَّلَاةُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ قَبْلَ صَحْحِ
النِّكَاحِ عَلَى الصَّحِيحِ بَلْ اسْتَحَبَّ ذَلِكَ
قُلْتُ الصَّحِيحُ لَا اسْتَحَبَّ وَاللَّهُ أَعْلَمُ فَإِنْ
طَالَ الذِّكْرُ الْفَاصِلُ لَمْ يَصِحْ فَصَلِّ أَمَّا بَعْضُ

الْبَكَاحُ بِإِيجَابٍ وَهُوَ ذَوْجُكَ أَوْ نِكَاحُكَ
وَقَبُولُ بَابٍ يَقُولُ الذَّوْجُ ^{٢٧٧} تَنْ وَجَتْ
أَوْ نَكَحْتَ أَوْ قَبِلْتَ نِكَاحَهَا أَوْ نَزَّجَهَا
وَيَضَعُ تَقْدِمَ لَفْظِ الذَّوْجِ عَلَى الْوَيْلِ
وَلَا يَصِحُّ إِلَّا لَفْظُ النِّزَاجِ أَوْ الْإِنِّكَاحِ وَ
يَصِحُّ بِالْعَجْزَةِ فِي الْأَصَحِّ لَا بِكُنَايَةٍ قَطْعًا
وَلَوْ قَالَ زَوْجُكَ فَقَالَ قَبِلْتَ لَمْ يَنْعِدْ
عَلَى الْمَذْهَبِ وَلَوْ قَالَ زَوْجَتِي فَقَالَ حُكِّمُوا
قَالَ الْقَوْلُ تَنْ وَجْهًا فَقَالَ تَنْ وَجَتْ صَحَّ
وَلَا يَصِحُّ تَعْلِيْقُهُ وَلَوْ بَشَّرَ بَوَلَدٍ فَقَالَ إِنْ
كَانَ أَشْيَ فَقَدْ زَوْجْتُهَا أَوْ قَالَ إِنْ كَانَتْ

بفتح الميم وأعتدت فقدز وجتكم
فالمذهب بطلانه ولا نوقينه ولا نجر
الشعار وهو ز وجتكم على أن نرجي
بنتك ويضع كل واحدة صداق الأخرى
فيقبل فان لم يحفل البضع صداقا
فالأصح الضعة ولو سميها الأمع جعل
البضع صداقا بطل في الأصح ولا يصح
الأبخره شاهدان شرطها حوته
وذكور وعدالة وسمع وبصر وفي
الأعني وجه والأصح انعقاده باني الزوجين
وعدقيهما وتنقد يستور العدالة

على الصحيح لا مستور في الاسلام والحرية
ولو بان فسق الشاهد عند العقد^{١٤٤}
فباطل على المذهب وانما يتبين بينة
او اتفاق الزوجين ولا اثر لقول
الشاهدين ذكر اصحاب كذا فاسقين
ولو اعترف به الزوج وانكرت
فارق بينهما وعليه نصف المهران
لم يدخل بها والافكاه واستحب
الاشهاد على رضى المرأة حيث يعتبر
رضاها ولا شرط فصل لا تزوج امرأة
نفسها باذن ولا غيرها بوكالة ولا قبل

نكاحا لاحدا والوط في نكاح بلاوط
منه المثل لا يحد ويقبل اقرار العاقل
بالنكاح ان استقل بالانشاء ولا فلا
ويقبل اقرار البالغة العاقل بالنكاح
على المجدي والاب تزوج البكر صغيرة
وكبيرة بغير اذنها ويستحب استئذانها
وليس له تزوج ثيب الا باذنها وان
كانت صغيرة لم تزف حتى تبلغ والجد
كالاب عند عدمه وسواء زال اليك
بوط خلال او حرام ولا اثر له والها
بلاوط كسقطه في الاصح ومن على حاشية

النسب كخ وعم لاين فيج صشرين محال
 وتخرج الشيب البالغة بضم ^{٢٧٨}بضريح الادن
 ويكلى في البكر سكوتها في الاصم والمعتق
 والساطان كالاخ واحق الاولياء اب
 ثم جد ثرابي ثم اخ لابوين اولاب ثم
 ابنه وان سفل ثم عم ثم سائر العصبية
 كالارث ويقدم اخ لابوين على اخ
 لاب في الاظهر ولا يفرخ ابن بيتوق فان
 كان ابن عم او معتقا او قاضيا روي
 فان لم يوجد نسب روي المعتق ثم
 عصبته كالارث ويترج عتيقة المرأة

من يزجج المعنقة ما دامت حية ولا يعتبر
اذن المعنقة في الاصح فاذا ماتت يزجج
من له الولا فان فقد المعنق وعصيته
زجج السلطان وكذا يزجج اذا عضل
القرنبي والمعنق وانما يحصل الفصل
اذا دعت بالغة عاقلة الى كفر واستمع
ولو عتذرت كفرا واراد الاب غير قله
ذلك في الاصح قلت لا ولاية لرقيق و
مجنون ومحتل النظر بهرم او خبل
وكذا مجور عليه بسفه على المذهب و
كان الاقرب ببعض هذه الصفات

فالولاية لا بعدد الاعضاء ان كان لا يدوم
 غالبا انتظر افاقة وان كان يدوم ^{٢٧٩} ايانا
 انتظر وقبل الولاية لا بعد ولا يقدح
 العمى في الاصح ولا ولاية لقاسق على
 الملاهب وعلى الكافر الكافرة واحرام
 لهذا القاديين والزوجة يمنع صحت النكاح
 ولا ينقل الولاية في الاصح فيزوج الشيطان
 عند احرام الولي لا الا بعد ذلك ولو احرم
 الولي او الزوج فعقد وكيله المحلل
 لم يصح والله اعلم ولو غاب المرحلتين
 فزوج الشيطان ودونها لا يزوج الا بالاذن

في الاصح وللجبر التوكيل بغير اذنها ولا يشترط
تعيين الزوج في الاظهر ومخالط الوكيل
ولا زوج غير كفر وغير المجنون قالت له
وكل وكل فان نهته فلا وان قالت مرق
فله التوكيل في الاصح ولو وكل قبل السجدة
في النكاح لم يصح على الصحيح وليقل وكيل
الوليد وجت بك بنت فلان وليقل الوكيل
لو وكيل الزوج زوجت بنق فلانا فيقول
وكيله قبلت نكاحها له ويلزم المجبر
تزوج مجنون بالفتوة ومجنون ظهرت
حاجته لا صغيرة ولا ضئيلة ويلزم المجبر

وغير ان تعين اجابة ملتزمة بالنسبة التي ترجع
فان لم يتعين كاخوة فسألوا بعضهم لزمه
الاجابة في الاصح واذا اجتمع اولياء على خروج
استحب ان يزوجها اقربهم واسنهم
برضاهم فان تشاخوا اوقع فلوز قبح
غير من خرجت قرعته وقد اذنت لكل
منهم صح في الاصح ولوز وجهها اجدتهم
زيدا واخر عمر ا فان عرف الشايق فهو
الصحيح وان وقعا معا ابو جهل السابق
والمعينة فباطلان وكذا لو عرف سبق
احدهما ولم يتعين على المذهب ولو سبق

معين ثم اثنى عليه وجب التوقف حتى يبين
فان ادعى كل زوج علمها يستفاد منه
دعواهما بناء على الجريد وهو قبول
اقرارها بالزواج فان انكرت خلقت
وان اقرت لاحدهما ثبت نكاحه
وسماع دعوى الآخر وتحليفها له
يبني على القولين فيمن قال هذا الزيد
لعمر وعمل لعمر وان قلنا نعم فنعم
ولو قلنا طر في عقدي تزوجت
ابنه باين ابنه الاخر صح في العم ولا
ينفخ ابن العم نفسه بل ينوجه عن

في درجته فان فقد القاضى فلو اراد
القاضي نكاح من لا ولي لها وجه
من فوقه من الولاية او خليفته وكما
لا يجوز لواحد من الطرفين لا يجوز
ان يوكل وكيلان في احدهما او وكيلين
فيهما في الاصح فصل في وجهها والى
غير كفر برضاها او بعض الاولياء
المستويين برضاها ورضى الباقي
صح ولو ذقها الاقرب برضاها
فليس الابداع عراض ولو ذقها
احدهم به برضاها دون رضاها

لم يصح وفي قول يصح ولهم الفسخ
وجرى القولان فيمن وجب الابه
بكر اصفية او بالغة غير كف بغير
رضاها ففي الاظهر باطل وفي الاخر
يصح وللبالغة الخيار وللصفيرة
اذا بلغت ولو طلبت من لا ولي لها
ان يزوجهما السلطان بغير كفوف
لم يصح في الاصح وخصال الكفاة سلامة
من العيوب المثبتة للخيار وحرية
فالزقيق ليس كفوا لحن والعتيق ليس
كفوا لحن اصلية ونسب فالعجمي ليس

كفور عريته ولا غير قرشي قرشية ولا
 غير هاشمي ولا مطلب لها والاصح اعتبارا
 النسب في العجم كالعرب وعفة فليس
 فاسق كفور عفيفة وحرقة فصاحب
 حرقة دينية ليس كفوار فعميته
 فكناش وحمام وخارس وديع وقيم
 الحمام ليس كفور بنت خياط ولا خطا
 بنت تاجر أو بنان ولا هما بنت عالم
 وقاض والاصح ان اليسار لا يعتبر
 وان بعض الخصال لا يقابل ببعض
 وليس له تزويج ابنة الضعيف امة

وكذا معية على المذهب ويجوز من
يكافئه بيا في الخصال في الاصح فصل لا
يزوج مجنون صغير وكذا كبير الا اذا
فواحدة وله تزوج صغيرا قبل الكبر
من واحدة ويزوج المجنونة ابنا وجد
ان ظهرت مصلحة ولا تشترط الحاجة
وسواء صغير وكبير ثبت وبكون
لم يكن أب وجد لم تزوج في صغيرها
فان بلغت زوجها السلطان في الاصح
للحاجة لا المصلحة في الاصح ومن حجب
عليه بسفه لا يستقل بنكاح بل ينكح

٩١٦
بِإِذْنِ وَلِيِّهِ أَوْ يَقْبَلُ لَهُ الْوَلِيُّ فَإِنْ أَدْنَى
وَعَيْنِ امْرَأَةٍ لَمْ يَنْكِحْ غَيْرَهَا وَيَتَكَهَّنُ بِمَهْرٍ
الْمَثَلِ أَوْ أَقْلٍ فَإِنْ نَادَى الْمَشْهُورَ صَحَّةَ
النِّكَاحِ بِمَهْرٍ الْمَثَلِ مِنَ الْمُسْتَمِيِّ وَلَوْ قَالَ
أَنْكِحْ بِالْفِ وَ لَمْ يَمِيزْ امْرَأَةً نَكَحَ بِالْأَقْلِ
مِنَ الْفِ وَ مَهْرٍ مِثْلَهَا وَلَوْ أَطْلَقَ
الْأَذْنَ فَالْأَصَحُّ صَحَّتْهُ وَيَنْكِحُ بِمَهْرٍ الْمَثَلِ
مِنْ تَلْقِيهِ وَإِنْ قَبِلَ لَهُ وَلِيُّهُ اشْتَرَطَ
أَذْنَهُ فِي الْأَصَحِّ وَيَقْبَلُ بِمَهْرٍ الْمَثَلِ فَأَقْلُ فَإِنْ
نَادَى صَحَّتْ النِّكَاحُ بِمَهْرٍ الْمَثَلِ وَفِي قَوْلٍ
يَبْطُلُ وَلَوْ نَكَحَ الشَّفِيهَ بِلَا إِذْنٍ فَبَاطِلٌ

فان وطئ لم يلزمه شيء وقيل مهر مثل وقيل
اقل من مقل ومن حجروا عليه لغيره يصح
نكاحه ومون النكاح في كسبه لا فيما
معه ونكاح عتيد بلا اذن سيده باطل
وباذنه صحيح وله اطلاق الاذن وله
تقييده بامرأة أو قبيلة أو بلد ولا يعيد
عما اذن فيه ولا يظهر انه ليس السيد
اجبار عبده على النكاح ولا عكسه وله
اجبار امته باى صفة كانت فان طلبت
لم يلزمه تزوجها وقيل ان حليته عليه
لزمه ولذا اذن وجهها فالأصح انه بالملك

لا يباع ولا يزوج ^{١٦٤} مسلم أمته الكافر
وفاسق مكاتب ولا يزوج ولي عبد
صبي أو يزوج أمته في الأصح كتاب يحرم
من النكاح تحريم الأمهات وكل من ولدته
أو ولدت من ولدك فأمك والبنات
وكل من ولدتها أو ولدت من ولدها
فبناتك قلت والمخلوقة من فناء وتحمل
لده يحرم على المرأة ولدها من زنا والله
اعلم والاختوات وبنات الأخوة والأخوات
والعمات والخالات وكل من هي أخت
أو ولدك فعنك أو أخت أم ولدك

فحالتك وحرم هؤلاء السبع بالرضاع
أيضا وكل من أرضعتك أو أرضعت
من أرضعتك أو ولدك أو ولدت
مريضتك أو ذالبنها فأم رضاع وقس
الباقى ولا يحرم عليك من أرضعت
أخاك وناقلتك ولا أم مرضعتك ولا
وبناتها ولا أخت أخيك ولا رضاع
أخت أخيك لا يبيك لأنه وعكسه و
تحرم من وجهه من ولدت أو ولدك
من نسب أو رضاع وأمهات وجنتك
منها وكذا بناتها إن دخلت بها ومنه

وَهِيَ امْرَأَةٌ بَلَكَ حُرْمٌ عَلَيْهِ امْتِهَاهَا وَنَتِهَا
 وَحُرْمٌ مَنَعٌ عَلَى ابَائِهِ وَأَبْنَائِهِ وَكُلِّ الْمَوَدَّةِ
 بِشَبْهَةٍ فِي حَقِّهِ قَبْلَ أَوْ حَقِّهَا لَا الْمَنَافَةِ
 بِهَا وَلَا يَسْتَمْبِشُ مَبَاشِرَةً بِشَهْوَةٍ كَوَطِئَ فِي
 الْأَطْلَافِ وَلَا وَاحْتَلَطَتْ مُحَرَّمٌ بِشَهْوَةٍ
 قَدَرَتْ كَبِيرَةً كَمَنْ مَنَعَتْ لَا الْمُخْصُورَاتِ
 وَلَا لَوْ طَرَأَ مَوْثِقٌ ثُمَّ عَلَى نِكَاحِ قِطْعَةٍ
 كَوَطِئَ وَجْهَ أَبِيهِ بِشَبْهَةٍ وَيَحْرُمُ جَمْعُ
 امْرَأَةٍ وَاخْتِهَا أَوْ عَمَّتِهَا أَوْ خَالَتَهَا
 مِنْ رِضَاعٍ أَوْ نَسَبٍ فَإِنْ جَمَعَ بِعَقْدٍ يَطْلُ
 أَوْ مَرْتَبًا فَالْثَانِي وَمَنْ حَرَّمَ جَمْعَهُمَا

بشكاح حرم في الوطى لك لا ملكها فإن
والحرة حرمت الاخرى حتى يخرج من
كبيح او شكاح او كتابة لا حيض في احرام
وكذا رهن في الاصح ولو ملكها ثم ترك
اخذها او عكس حلت المتكوجة دونها
والعبدان من اثنان وللحر ربع فقط فان
تكر خمساً معاً بطلن او مرتباً الخامسة
وتحل الأخت والخامسة في عدة بآية
لأرجية واذا طلق الحر ثلثاً أو العبد
طلقين لم تحل له حية تنكح وتعتق بغيرها
حشنة او قدرها بشرط الانتشار

النكاح وكونه ممن يمكن جماعة لأطفال
 على المذهب فيمن ولو نكح بشرط إذا ^{١٨٨} وطئ
 طلق أو بابت أو فلا نكاح بطل في
 التطليق قول فصل لا ينكح من يملكها أو
 بعضها ولو ملك زوجته أو بعضها بطل
 نكاحه ولا ينكح من يملكه أو بعضه ولا الحرمة
 غير الأبشوط أن لا يكون تحت حرق
 تصلح للاستمتاع قيل ولا غير صلحة وإن
 يعجز عن حرق تصلح قيل ولا تصلح فلو قدر
 على غايبة حلت أمة إن لحقة مشقة
 لها من في قصدها أو خاف زنا مؤمنه ولو

وَجَدَ حَقَّ بَوَاجِلٍ أَوْ بَدُونَ مَهْمُ شَلٍ فَالْأَصَحُّ
حَلُّ أَمَةٍ فِي الْأَوَّلِ دُونَ الثَّانِيَةِ وَلَئِنْ
يَخَافُ زَنَا قَلُوا أَمَكُنْهُ تَسْرُ وَلَا خَوْفٌ فِي
الْأَصَحِّ وَاسْتَلَامَهَا وَبِجَلِّ الْحَقِّ وَعَبْدُكَ كُنَّا
أَمَةً كَمَا بَيَّنَّ عَلَى الْمُصَحِّحِ لَا لِعَبْدٍ مُسْلِمٍ
فِي الْمَشْهُورِ وَمِنْ بَعْضِهَا رَفِيقُ كَرَفِيقَةٍ
وَلَوْ نَكَحَ أَمَةً بِشَرْطِهِ ثُمَّ أَسْرَ أَوْ نَكَحَ حُرَّةً
لَمْ تَنْفَسِخِ الْأَمَةُ وَلَوْ جَمَعَ مِنْ لَا تَحِلُّ لَهُ
أَمَةٌ حُرَّةً وَأَمَةً بَعْدَ بَطْلِ الْأَمَةِ لَا
الْحُرَّةُ فِي الْأَظْهَرِ فَصَلَّ بِحُرْمِ نِكَاحِ مَنْ لَا
كِتَابَ لَهَا كَوَسْنَةٍ وَمَجْهُوسَةٍ وَتَحِلُّ

كتابية لكن تكن حربية وكذا دمية
على الصحيح والكتابية يهوديا وصبرا
لا مسئلة بالزبور وغيره فان لم تكن
الكتابية اسرائيلية فالظاهر حملها
من علم دخول قومها في ذلك الذين
قبل نسخته وخريفه وقيل يكفي قبل
نسخه والكتابية المنكوحة كسبله
في نفقة وقسم وطلاق ويجبر على غسل
حيض ونفاس وكذا اجنابة وترك
اكل خنزير في الاظهر وتجبر على مسئلة
على غسل ما يحس من اعضائها وتقرم

مُتَوَلِّدَةً مِنْ وَتَيْحٍ وَكُتَابِيَّةٍ وَكَذَا عَكْسِيهِ
فِي الْأَظْهَرِ فَإِنْ خَالَفَتْ لِشَامِرٍ إِلَى يَهُودٍ
وَالضَّابِثِينَ النَّصَارَى فِي أَصْلِ دِينِهِمْ
أَجْرُ مَنْ وَالْأَقْلَاءُ وَلَوْ تَهَوَّدَ نَصْرَانِي
أَوْ عَكْسُهُ لَمْ يَقَرَّ فِي الْأَظْهَرِ فَإِنْ كَانَتْ
امْرَأَةٌ لَمْ تَحِلَّ لِمُسْلِمٍ فَإِنْ كَانَتْ مُنْكَوِّحَةً
فَكَرْدَةً مُسْلِمَةً وَلَا يَقْبَلُ مِنْهُ إِلَّا الْإِسْلَامُ
وَفِي قَوْلِ أَوْ دِينُهُ الْأَوَّلُ وَلَوْ تَوَثَّنَ
لَمْ يَقَرَّ وَفِيهَا يَقْبَلُ الْقَوْلَانِ وَلَوْ تَهَوَّدَ
وَتَيْحِيٌّ أَوْ تَنْصَرَّ لَمْ يَقَرَّ وَيَتَعَقَّلُ الْإِسْلَامُ
كُنُسْلُهُ لَوْ تَنَدَّى وَلَا تَحِلُّ مُرْتَدَّةٌ لِأَحَدٍ وَلَوْ



الزَّكَاةَ وَجَانِ أَوْ أَحَدَهُمَا قَبْلَ دُخُولِ
تَجْزِئَةِ الْفَرْقَةِ أَوْ بَعْدَ وَقَعَتْ فَإِنْ
جُمِعَتْهُمَا لِلْإِسْلَامِ فِي الْعِدَّةِ دَامَ النِّكَاحُ
بِأَيِّ نِكَاحٍ الْمَشْرُوكِ أَسْلَمَ كَتَابَتُهُ
أَوْ غَيْرِهِ وَتَحْتَهُ كِتَابَتُهُ دَامَ نِكَاحُهُ
أَوْ ثَنِيَّةٌ أَوْ مَجُوسِيَّةٌ فَتَخْلُفُ قَبْلَ
دُخُولِ تَجْزِئَةِ الْفَرْقَةِ أَوْ بَعْدَهُ وَ
أَسْلَمَتْ فِي الْعِدَّةِ دَامَ نِكَاحُهُ وَإِلَّا
فَالْفَرْقَةُ مِنْ إِسْلَامِهِ وَلَوْ أَسْلَمَتْ
وَاصْرَ فَلَكَ عَكْسُهُ وَلَوْ أَسْلَمَ مَعَا دَامَ
النِّكَاحُ وَالْمَعِيَّةُ بِأَخَوِ الْفَقْرِ وَحَيْثُ

ادمننا لانظر مقارنته العقد المفسد هو
زايل عند الاسلام وكانت بحيث حل
له الان وان بقي المفسد فلا نكاح فيقر
على نكاح بلا ولي وشهود وفي عدة
هي منقضية عند الاسلام وموقت
ان اعتقد موثدا وكذا لو قارن
الاسلام عدة شبيهة على المذهب
نكاح مخوم ولو اسلم ثم اخرج ثم
اسلمت وهو مخوم اقر على المذهب
ولو نكح حنن وامة ولو اسلمو اتعيت
الحنة ثم كان دفعت الامة على المذهب

ونكاح الكفار صحيح على الصحيح وقيل
فاسد وقيل ان اسلم وقدر تبينا^{٢٤٩}
صحته والا فلا فعل الصحيح لو طلق
ثلاثا اسلم لم يحل الا يحلل ومن
قدرت فلها المسمى الصحيح وامّا
الفاسد كحر فان قبضته قبل الاسلام
فلا شيء لها والا فمهر مثل وان قبضت
بعضه فلها قسط ما بقي من مهر مثل
ومن اندفعت باسلام بعد دخول
فلها المسمى الصحيح ان صح نكاحهم
والا فمهر مثل او قتله وصح فان كان

وَعَتَقَنَ ثُمَّ اسْلَمَ فِي الْوَدْعَةِ فَلَمَّا رَأَى فُضْلاً
أَرَبَعًا وَالْأَحْيَاءَ أَحْتَرَّتْكَ أَوْ قَدْرَتْ
نَكَاحَكَ أَوْ أَمْسَكَكَ أَوْ تَبَتَّكَ وَالْأَهْلَ
الْأَخْيَارَ الظَّهَارَ وَالْإِبْلَاءَ فِي الْأَصْحَى
يَصْخَرُ تَعْلِيْقُ اخْتِيَارٍ وَلَا فَيْضٍ وَلَا وَحْشٍ
الْأَخْيَارَ فِي خَمْسٍ أُنْفَعُ مِنْ زَادٍ وَعَلَيْهِ
التَّعِينَ وَتَفْقَهُنَّ حَتَّى يَخْتَارَ فَإِنْ تَرَكَ
الْأَخْيَارَ خَمْسَ فَنَاءٍ مَاتَ قَبْلَهُ أَعْدَتَتْ
حَامِلٌ بِهِ وَذَاتُ اشْهُرٍ وَغَيْرُ مَدْخُولٍ بِهَا
بَارِعَةً اشْهُرٍ وَعَشِيرٌ ذَاتُ أَقْرَابٍ أَكْثَرُ
مِنَ الْأَقْرَابِ أَرْبَعَةٌ وَعَشْرٌ وَتَوْفَقٌ نَصِيحَةٌ

رُوجَاتِ حَتَّى يَضْطَحْنَ بِصَلَاةٍ سَلَامَةً
اسْتَمْرَ بِهَا التَّقَى وَلَوْ اسْلَمُوا صِرَتْ
حَتَّى انْقَضَتِ الْعِدَّةُ فَلَا وَان اسْلَمْتُ
فِيهَا لَمْ تَسْتَحْ لِمَا التَّخَلُّفُ فِي الْحَدِيدِ
وَلَوْ اسْلَمْتُ اَوْ لَا اسْلَمْتُ فِي الْعِدَّةِ اَوْ صِرْتُ
فَلَهَا نَفَقَةُ الْعِدَّةِ عَلَى الصَّحِيحِ وَان ارْتَدَّ
فَلَا نَفَقَةَ وَان اسْلَمْتُ فِي الْعِدَّةِ وَان ارْتَدَّ
فَلَهَا نَفَقَةُ الْعِدَّةِ بَابُ الْخِيَارِ وَالْإِعْفَاءِ
وَتَكَاثُرِ الْعِبَادَةِ وَجَدَا حَذْرَ وَجِبِينَ الْآخِرِ
جُسُونًا اَوْ جَذَامًا اَوْ بَرَصًا اَوْ وَجَدَهَا
رَتَقَاءً اَوْ قَرْنَاءً اَوْ وَجَدَتْهُ عَنِينًا اَوْ مَجْبُورًا

ثبت الخيار في فسخ النكاح وقبل ان
به مثل عيبه فلا ولو وجد خفي واضحا
فلا في الاظهر ولو وجدت به عيب
تخيرت الاعنة بعد دخول او بالتخير
في الجديد ولا خيار لو لم يتحدث وكذا
بمقارن حيت وعنة وتخير بمقارن
حنون وكذا جذام وبرص في الاصح
والخيار على الفور والفسخ قبل دخول
يسقط المهر وبعد الاصح انه يجب
مهر مثل ان فسخ مقارن او بتحديث
بين العقد والوطء حمله الواطئ والمستحبة

ان حدث بعدوط ولو انفسح بردة
 بعدوط فالمستمي ^{٢٨٦} لا يرجع الزوج بعد
 الفسخ بالمهر على من غنم في الجريد
 ويشترط في العنة رفع الى الحاكم وكذا
 سائر العيوب في الاصح وثبت العنة
 باقرار او بينة على اقرار وكذا يمينها
 بعد نكوله في الاصح واذا ثبت ضرب
 القاضى له سنة بطلها فاذا تمت ففته
 اليه فان قال وطبت حلف فان نكل
 حلفت وان حلفت او اقر استقلت
 بالفسخ وقيل يحتاج الى اذن القاضي

أو فسجه ولو اعترفته أو مرضت أو
حبست في المدة لم تحسب ولو ضمت
بعدها به بطل حتمها وكذا لو جعلته على
الصحيح ولو نكح وشرط فيها اسلام أو
في أحدهما نسب أو حرّة أو غيرهما
فأخلف فالأظهر صحة النكاح وإن كان
بان خيراً مما شرط فلا خيار وإن بان
دونه فلها خيار وكذا له في الأصح ولو
ظنها مسئلة أو حرّة فبانت كتابية أو أمّة
وهي تحل له فلا خيار في الأظهر ولو ادّعت
في تزويجها من ظنته كفواً فإن فسجه

٢٦
او دناوة نسبه وخر فيه فلاحيا ولما قلت
ولو بان معينا او عبدا فلها الخيار
والله اعلم ومضى فسمع بخلف حكم المهر
والرجوع به على الفار ما سبق في الصب
والموثر تغير قازن العقد ولو غدر
لحرية امة وصحناه فالولد قبل العلم
خروج على المغرود فبعته لسيدها وخرج
بها على الفار والتغير بالحرية لا
يتصور من سيدها بل من وكيله او منها
فان كان منها تعلق الغرم بذمتها ولو
انفصل الولد ميتا بلا جنازة فلا شيء فيه

وَمَنْ عَتَقَتْ تَحْتَ رَقِيقٍ أَوْ مِنْ فِيهِ رَقِ
تَخَيَّرَتْ فِي فَسْخِ النِّكَاحِ وَالْإِظْهَارِ
عَلَى الْفَوْرِ فَإِنْ قَالَتْ جَوَلْتُ الْعَتَقَ
صَلَقْتُ بَيْنَهُمَا إِنْ أَمَكَنَ بَانَ كَانَ
الْمُعْتَقُ غَائِبًا وَكَذَا إِنْ قَالَتْ جَعَلْتُ
الْخِيَارَ بِهِ فِي الْإِظْهَارِ فَإِنْ فَسَخَتْ قَبْلَ
وُطْءِ فَلَا مَهْرَ وَبَعْدَ بَعِثَ بَعْدَ وَجِبِ
الْمُسْتَمْنَى أَوْ قَبْلَهُ فَمَهْرٌ مِثْلُ وَقِيلَ الْمُسْتَمْنَى
وَلَوْ عَتَقَ بَعْضُهَا أَوْ كَوْنَتْ أَوْ عَتَقَ
عَبْدٌ تَحْتَهُ أُمَّةٌ فَلَا خِيَارَ فَصَلْ يُلْزَمُ الْوَلَدُ
اعْتِقَافُ الْأَبِّ وَالْأَجْدَادِ عَلَى الْمُسْتَمْنَى

بَانْ يَعْطِيهِ مَهْرَ حَقٍّ أَوْ يَقُولُ لَنْخِ وَأَعْطَاكَ
 الْمَهْرَ أَوْ يَنْكِحُ لَهُ بِأَذْنِهِ وَمَهْرًا أَوْ مُلْكًا أُمَّةً
 أَوْ ثَمَنًا ثَوْرًا عَلَيْهِ مَوْتُهُمَا وَلَيْسَ لِلْأَبِ تَعْيِينَ
 النِّكَاحِ دُونَ التَّسْرِي وَالْأَرْفِيعَةُ وَلَوْ
 اتَّفَقَا عَلَى مَهْرٍ فَتَعْيِينُهَا لِلْأَبِ وَجَبَّ
 التَّجْدِيدُ إِذَا مَاتَتْ أَوْ انْفَسَخَ بَرْدٌ وَأَوْ
 فَسَخَهُ بَعِيْبٌ وَكَذَا إِنْ طَلَّقَ بَعْدَ
 فِي الْأَصْحَفِ وَأَمَّا يَجِبُ اعْتِفَافُ فَاقْدَمَ مَهْرٍ
 فَحُتَّاجٌ إِلَى نِكَاحٍ وَيَصْدَقُ إِذَا ظَهَرَتْ
 الْحَاجَةُ بِالْإِمِينِ وَيَحْرُمُ عَلَيْهِ وَطْأَةُ
 وَلَدٍ وَالْمَذْهَبُ وَجُوبُ مَهْرٍ لِأَحَدٍ

فان احبل فالولد حق فسيب فان كانت
مستولدة للابن مستولدة للاب
والا فلا تظهر انها تصير وان عليها
مع مهر لا قيمة ولدت في الاصح ونكاحها
فلو ملك زوجة والد الذي لا يحل له
لم ينفسخ النكاح في الاصح وليس له نكاح
امته مكاتبه فان ملك مكاتبه زوجة
سيده انفسخ النكاح في الاصح فصل
السيد باذنه في نكاح عبده لا يضمن
مهرًا ونفقة في الجديد وهما في كسبه
بعد النكاح المعتاد والتأدير فان كان

ما ذونا له في تيجان ففيمابدا من ربح
وكذا اذ ايس مال في الاصم وان لم يكن كسبا
ولا ثلث ذونا له ففي ذمته وفي قول علي السيد
وله المسافرة به ونفوت الاستمتاع اذا
لرسافر لزمه تخليته ليلا للاستمتاع
يستخدمه نهائرا ان تكفل المهر والنقعة
والا فيخلية لكسبهما وان استخدمه لا
تكفل لزومه الاقل من اجرة مثل وكل المهر
والنقعة وقيل يلزمه المهر والنقعة ولو
نكح فاسدا ووطئ فمهر مثل في ذمته
في قول في رقبته واذا زوج امته

استخدم ما لها أو سلمها للزوج كيلا ولا
تفقه على الزوج حينئذ في الأصح ولو دخل
في دار بيتا وقال للزوج غلوا بها فيه
لو يلزمه في الأصح والتسديد الشفر بها
والزوج صحبتها والمذهب أن التسديد
لو قتلها أو قتلت نفسها قبل دخول نقط
مهرها وإن الحرة لو قتلت نفسها أو قتل
الامة اجنبى أو ماتت فلا حكم لو هلكتا
بعد دخول ولو باع من وجه فالمرء
لبيع فان طلق قبل دخول فتصفه له
ولو زوج أمته بعبد لم يجب مهره